

أنطوان شلحت*

إسرائيل متوجسة من شرق

أوسط ما بعد أميركي

فجر الاتفاق المرحلي الذي تم توقيعه في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ بين مجموعة "١+٥" (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي + ألمانيا) وإيران بشأن إيجاد حل دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، جدلاً بين إسرائيل والإدارة الأميركية أعاد إلى صدارة الأحداث توجسات إسرائيلية قديمة من احتمال نشوء شرق أوسط ما بعد أميركي له دلالة وحيدة هي انخفاض الأهمية الراهنية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الأمن القومي الأميركي. ورأت قراءات كثيرة أن هذا الاتفاق يمثل ضربة موجعة لسياسة إسرائيل في الشرق الأوسط. وأعربت عن تخوفها من أن يكون الاتفاق مقدمة لرفع العقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على نظام طهران، وإعادة تأهيل إيران إقليمياً بموافقة واشنطن، الأمر الذي يعني تكريس بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني، واختلال ميزان القوى في لبنان لمصلحة حلفاء إيران وسورية. منذ توقيع الاتفاق يشدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على أنه لن يسمح لإيران بامتلاك قدرات نووية عسكرية، ولا ينوي أن يلتزم الصمت عندما تتعرض مصالح إسرائيل الأمنية الحيوية للخطر، وسيحرص على أن يحذّر من الخطر في الوقت الملائم، وسيعمل على درئه إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. ويحذّر من أن نظام العقوبات الدولية المفروضة على إيران بدأ يتآكل، وقد ينهار كلياً إذا لم يتم اتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك في القريب العاجل. وفي الوقت ذاته يؤكد نتنياهو أن الولايات المتحدة هي أكبر صديق وحليف لدولة إسرائيل في العالم، وستبقى كذلك. ومع ذلك فإن كثيرين من القادة السياسيين والأمنيين السابقين والمحليين الصحافيين يعتقدون أن نتنياهو أعلن الحرب على الولايات المتحدة، وأنه يعرض مصالح إسرائيل الحيوية للخطر بسبب انعدام صبره فيما يتعلق بأزمة البرنامج النووي الإيراني، كما أوجز ذلك رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت (الصحف الإسرائيلية ٢ / ١٢ / ٢٠١٣).

ويمكننا أن نشير إلى عدة استنتاجات مستجدة تم الخلوص إليها من هذا الاتفاق، وثمة إجماع إسرائيلي كبير عليها، وهي:

* كاتب وباحث فلسطيني.

أولاً، أنه بعد أن أسقط في يد إسرائيل في كل ما يتعلق بمنع التوصل إلى اتفاق مع إيران يقصي احتمال اللجوء إلى الخيار العسكري لكبح برنامجها النووي، فإن المهمة الآن هي الحرص على أن يتطور الاتفاق المرهلي لاحقاً إلى اتفاق نهائي شامل يمنع تحوّل إيران إلى قوة عظمى إقليمية، وربما إلى قوة عالمية ذات قدرة نووية.

ثانياً، أن الواقع المستجد في العالم، والذي يشي بتبلور نظام عالمي جديد متعدد القطب، هو أقوى كثيراً من نتياهو، بما يلزمه أن يعيد النظر في سياسته في حلبات أخرى غير الحلبة الإيرانية، وفي مقدمها الحلبة الفلسطينية.

ثالثاً، لا بديل لإسرائيل كسند خارجي من الولايات المتحدة التي من دون دعمها لا تغدو الحياة في إسرائيل حياة" كما يقول أحد المعلقين. وفي نطاق هذا الاستنتاج كتبت تحليلات تدعو إسرائيل إلى أن تعود إلى حجمها الحقيقي وتكف عن التمسك بوهم أن "واشنطن تلعب في مسرح دمي إسرائيلي". رابعاً، الاتفاق يضع إسرائيل أمام حقيقتين استراتيجيتين جديدتين وجوهريتين: الأولى، أن الولايات المتحدة بدأت بعد ثلاثين عاماً من العداوة حواراً سياسياً مع إيران يرمي إلى تطبيع العلاقات بين الدولتين؛ الثانية، أن استراتيجية السوط الإسرائيلية الحالية فقدت معناها، وسواء أكان ثمة تهديد إسرائيلي حقيقي بالهجوم على إيران، أو أن ذلك كان مجرد خدعة من أجل الردع فقط، فإن ذلك انتهى الآن. ويتعيّن على إسرائيل في الوقت الحالي أن تستعد لهذا الوضع الجديد على الصعيدين العسكري والسياسي.

ويمكن القول إنه على الصعيد السياسي اتّخذ في إسرائيل قرار يقضي بخفض حدّة الاختلاف مع الولايات المتحدة، وإرسال رئيس "هيئة الأمن القومي" في ديوان رئيس الحكومة يوسي كوهين إلى الولايات المتحدة كي يحاور الأميركيين ويبدل كل ما يستطيع لدفع البرنامج النووي الإيراني إلى الوراء، والتحقق من عدم تهافت الشركات الغربية لتوقيع صفقات مع الإيرانيين في المستقبل. كما تريد إسرائيل أن تؤثر في مجلس النواب الأميركي كي يهيبه رزمة عقوبات أخرى تدخل حيّز التنفيذ إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق دائم مع إيران تكون حكومة نتياهو راضية عنه ("يديعوت أحرونوت"، ٦ / ١٢ / ٢٠١٣).

"إذا كنا غير قادرين على قصف إيران فلنقصف الولايات المتحدة!"

إن أجواء الأزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة تفاقمت جزاء خلافين يبدو أنهما حادّان في وجهات النظر بين الدولتين: أولاً بشأن المفاوضات السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية، وثانياً بشأن محاولة إيجاد حل وسط دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني.

وكما ذكرنا، فقد هاجم رئيس الحكومة نتياهو اتفاق جنيف ووصفه بأنه خطأ تاريخي وخطر وسيء وينذر بوقوع محرقة جديدة. وتبنّى نتياهو مقولة ألان درشوفيتس وفحواها أن الدبلوماسية أفضل من الحرب، لكن الدبلوماسية السيئة يمكن أن تتسبب بحروب، بينما انتقد وزراء آخرون في حكومته سلوك وزير الخارجية الأميركي جون كيري في سياق المفاوضات الحالية مع الفلسطينيين. ووفقاً للمحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل فإن المؤسسة السياسية في إسرائيل تؤكد أن الأجواء وراء الكواليس مشحونة ومتوترة أكثر ممّا تنعكس في وسائل الإعلام. وقال وزير إسرائيلي رفيع المستوى للصحيفة إن كيري لا يمكنه أن يكون وسيطاً نزيهاً بين إسرائيل والسلطة

الفلسطينية ("هآرتس"، ١٥ / ١١ / ٢٠١٣).

وزهدت تحليلات هجومية أخرى إلى حد وصف كيري بأنه "جون كيشوت" الذي يتهاافت على بناء نظريات تسوية تحيل إلى ما يشبه محاربة "دون كيشوت" طواحين الهواء. وشدد إيتان غلبوع، وهو خبير إسرائيلي كبير في الشؤون الأميركية، أن أوباما يفتقر إلى استراتيجية واضحة في سياسته الخارجية والأمنية، وأن التغييرات في مواقفه لم توصل إلى شيء. وأضاف أن أوباما يبدو متحمساً للتصالح مع أعدائه أكثر من المحافظة على علاقاته الاستراتيجية العميقة مع حلفائه. فهذا هو موقفه تجاه روسيا والصين من جهة، وموقفه تجاه مصر والسعودية وإسرائيل وكوريا الجنوبية واليابان من جهة أخرى. ويبدو أن الأزمات الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية الداخلية الصعبة التي يواجهها أوباما تجعله لا يريد، أو أنه لا يستطيع أن يقود العالم. وبرز ذلك بوضوح خلال التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا في آذار / مارس ٢٠١١ من خلال سياسة أوباما "القيادة من الخلف". وبرز أيضاً في أزمة استخدام السلاح الكيميائي في سورية وتراجع أوباما عن الخط الأحمر وإعلانه أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تلعب وحدها دور "شرطي العالم". ويبرز كذلك الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة بشأن المفاوضات مع إيران. ففي الوقت الذي يبدي أوباما حماسة وتفاناً حيال "دبلوماسية الابتسامات" للرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، يبدو الأوروبيون أكثر حذراً (الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرنون"، ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٣، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية" في الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية).

وتشكل آراء هؤلاء الخبراء وما أوردته صحيفة "هآرتس" وغيرها غيضاً من فيض القراءات الإسرائيلية التي تتناول السياسات الأميركية المستجدة من زاوية أنها تنطوي على تحوّل في المكانة الدولية للولايات المتحدة (والغرب بصورة عامة) ضمن نظام عالمي جديد أخذ في التبلور. ومن أكثر هذه القراءات إثارة تلك التي تعتقد أن هناك انكفاء غير مبرّر للدور الذي تقوم به منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة إلى ناحية منح إدارة أوباما "هدوءاً نقابياً" فيما يتعلق بركل الخيار العسكري في نطاق السياسة الأميركية الخارجية. وأكدت إحداها أن سلوك اليهود الأميركيين مخجل وجبان، وأن سببه يعود إلى واقع أنه نشأت في الولايات المتحدة طائفة ممن أسمتهم "يهود البلاط" هي عبارة عن نخبة فوقية نجحت في نشر الانطباع في وسائل الإعلام بأن ثمة انشقاقاً في الرأي العام اليهودي، ("معاريف"، ٣ / ١١ / ٢٠١٣).

وبلغ الأمر بأحد المحللين المقربين من رئيس الحكومة نتنياهو، والذي يُعتبر أحد أبواقه، إلى حدّ القول إن يهود الولايات المتحدة يخونون مهمتهم الأصلية، فبدلاً من أن يكونوا بمثابة "منفى بابل" في أيامنا الحالية، وبدلاً من دعم المكان الوحيد الذي يستقبل اليهود من دون أي شرط، فإنهم على شاكلة يهود ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، لكن مع فارق مهم هو أن اليهود المنتشرين في الولايات المتحدة لا يكتفون باندماج هادئ، بل إنهم يلوّحون بيهوديتهم كي يضرّبوا الدولة اليهودية وإخوانهم الذين لا يزالون يدمعونها. فأولاً، وبصفتهم يهوداً، هم يمتلكون حقّ التحريض على إسرائيل، وثانياً، تجري دعوتهم إلى البيت الأبيض حيث يتلقون جرعات تهدئة على أساس أن "كل شيء على ما يرام"، وأن الإدارة الأميركية ساهرة على مصلحة إسرائيل (مثلما سهرت على مصلحة مصر!). وخلص هذا المحلل إلى أنه "في نهاية الأمر، نحن، وليس هم، من سيتعامل مع الدمار الذي ستخلفه سياسة أوباما"

التي وصفها بأنها فاشلة وتنم عن انعدام أي قدر من القيادة لديه (دور إيدار، "إسرائيل هيوم"، ٢٠١٣/١١/٥، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

بطبيعة الحال، فإن موضوع المكانة الدولية للولايات المتحدة يُعتبر حاسماً وفي غاية الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل واليهود في العالم أجمع. ويعتقد زعماء إسرائيل أن الازدهار غير المسبوق لليهود في العقود الأخيرة يرتبط بشكل جلي بالولايات المتحدة، سواء باعتبارها وطناً يؤوي نحو نصف اليهود في العالم، أو بصفتها شريكاً استراتيجياً وداعماً قوياً لدولة إسرائيل. وبناء عليه، فإن أي تصدع في مكانتها في الساحة الدولية يمكن أن تنجم عنه انعكاسات خطيرة على مناعة كل من إسرائيل واليهود (هذا ما أشارت إليه أخيراً ورقة "تقدير موقف" صادرة عن "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" التابع للوكالة اليهودية).

هذه المواقف جعلت محل الشؤون العربية في صحيفة "هآرتس" تسفي برئيل يشير إلى أن تطورات الأيام الأخيرة تشير إلى أن إسرائيل تبنت استراتيجية جديدة، ولا سيما إزاء ما تسميه "الخطر النووي الإيراني"، فحواها ما يلي: "إذا كنا غير قادرين على قصف إيران فلنقصف الولايات المتحدة" - ويمكن أن نضيف يهودها - لكنه في الوقت عينه لفت إلى أن اشتراط إسرائيل موافقتها على التسوية مع إيران بإعطائها حق الفيتو على إدارة المفاوضات معها هو بمثابة ضرب من جنون العظمة الذي من المحتمل لهذه الأزمة أن تفلح في التخفيف من غلوائه (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٣ / ١١ / ١٣).

ووفقاً لدراسة إسرائيلية حديثة، فإنه كثيراً ما كان للولايات المتحدة مصالح متميزة في الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادئ. والخطوات الأميركية الحالية التصريحية منها والعملية، التي تدخل في نطاق ما يسمى "استراتيجية الالتفات شرقاً"، هي ردّة فعل على تعاظم قوة الصين، وعلى التهديد الذي تشكله على جاراتها والناجم عن تلك القوة المتعاظمة وعن السياسة الحازمة التي تبديها الصين في الأعوام الأخيرة. والولايات المتحدة من جانبها، تريد أن تُظهر بشكل ملموس أنها لن تتخلى عن مكانتها كدولة عظمى ولا عن المصالح الاقتصادية في المنطقة التي تشير إليها تقليدياً بصفتها "الفناء الأمامي"، وأنها لن تسمح للصين بأن تحوّل تلك المنطقة إلى منطقة نفوذ حصريّة لها. ويمكن القول إن الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في تطبيق سياساتها الخاصة بالشرق الأوسط تساهم في رغبتها في توظيف استثمارات في مناطق أخرى (يوئيل غوجانسكي، "أهي نهاية العصر الأميركي في الشرق الأوسط؟"، المجلة الفصلية "المستجد الاستراتيجي"، مجلد ١٥، العدد ٤، كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، جامعة تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي).

وبرأي كاتب الدراسة فإن الزيارة الأولى للرئيس أوباما ومعه جميع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية بعد إعادة انتخابه لولاية ثانية، كانت لجنوب شرق آسيا، وذلك بغية صبّ مضمون في السياسة المعلنة - سياسة "الالتفات إلى الشرق" - و لرفع إشارة فحواها أن العلاقات الاقتصادية والأمنية في تلك المنطقة هي مسألة حاسمة لمستقبل الولايات المتحدة. ومن الممكن أن يكون الغرض من هذه الزيارة رفع إشارة أخرى مفادها أن اهتمام الإدارة الأميركية وجلّ انشغالها سيتم توجيهه في الأعوام الأربعة المقبلة نحو هذه المنطقة. ومن الممكن أيضاً أن الرئيس يرى فرصة لتترك بصمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديداً، وبذلك يضع إرثه المقبل، وخصوصاً نظراً إلى صعوبة القيام بذلك في مناطق أخرى. لكن، كما أظهرت هذه الزيارة أيضاً، فإن الاعتبارات طويلة الأجل كثيراً ما يجري إقصاؤها في حال انفجار الأزمات قصيرة الأجل في مناطق أخرى كالشرق الأوسط مثلاً، الأمر

الذي يقوّي حجّة أن اهتمام الولايات المتحدة وضموعها في قضايا الشرق الأوسط، لن يقلّ في المدى القصير على الأقل.

المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

بناء على ما تقدّم تُطرح في إسرائيل أسئلة كثيرة منها: هل يشكل تفاقم الأزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة انعطافاً في العلاقات الخاصة بينهما؟ وكيف سينعكس هذا التفاقم على علاقات إسرائيل بالجمالية اليهودية الأميركية التي تحظى بنفوذ كبير في الكونغرس؟ وما هي تداعياته على مستقبل القضية الفلسطينية وأساساً من خلال ما تشهده جولة المفاوضات الجارية حالياً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟

فيما يتعلق بالسؤال الأخير، فإن آخر التقديرات في إسرائيل يشير إلى أن الولايات المتحدة ستواجه صعوبة في عدم إبداء قدر من التعاطف مع الموقف الإسرائيلي بعد حبة الدواء المرّة التي ابتلعها نتنياهو في إثر اتفاق جنيف، وفي رأي أحد الوزراء فإن "الأميركيين لن يضربونا مرتين" ("معاريف"، ٦ / ١٢ / ٢٠١٣، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

ومهما يكن، فإن بعض التحليلات المتعلقة بالمفاوضات يؤكد أنها لن تنتهي في نيسان / أبريل ٢٠١٤ (نهاية المهلة التي حدّدت لها مسبقاً) بالتوصل إلى اتفاق. فحتى الآن لم يجر البحث في القضايا الجوهرية، ويتركز العمل من دون التوصل إلى حل فقط على مراكز التفتيش على الحدود مع الأردن (المصدر نفسه).

وتشير تحليلات أخرى إلى أنه بات من الواضح منذ الآن أن انصراف الاهتمام الكبير نحو التطورات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني جعل المسؤولين في كل من القدس وواشنطن ورام الله يدركون أن المفاوضات الحالية لن تنتهي في غضون مهلة الأشهر التسعة التي حدّدت مسبقاً لها، وهناك حاجة إلى تأجيل موعد انتهائها. ويمكن القول إن الفلسطينيين غير معنيين بأن يتقلوا على الرئيس الأميركي أوباما الذي سيخوض حزبه بعد عدة أشهر انتخابات نصفية في مجلسي الشيوخ والنواب، وبالتالي سيفضلون إطالة مدة التفاوض. غير أنه من الواضح كذلك أن الفلسطينيين سيطلبون ثمناً في مقابل أمر كهذا. وإذا ما اشترطوا إطالة مدة التفاوض بوقف أعمال البناء في الضفة الغربية، أو بالإفراج عن أسرى فلسطينيين آخرين أيديهم ملطخة بالدماء، فإن القرار الحاسم في هذا الشأن سيتحول إلى إسرائيل. ومن الممكن أن يعود الفلسطينيون إلى موضوع إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد برعاية الأمم المتحدة من دون تحديد حدودها. وفي حال اختيارهم هذا المسار، فإن في إمكانهم التوصل إلى اتفاق أميركي - فلسطيني لا يمنح إسرائيل أي دور في تحديد مضمونه، لكن عندها سيضطر أوباما إلى أن يطلب من نتنياهو ألا يصرخ محتجاً بصوت عال جداً ("يسرائيل هيوم"، ٥ / ١٢ / ٢٠١٣، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وأشير في أحد التحليلات إلى أن العملية السياسية مع الفلسطينيين كانت مرتبطة دائماً بهاجس إسرائيلي يرمي إلى إيجاد جدوى سياسية من عملية عسكرية في إيران. وقد تبنتى هذا الهاجس وزير الدفاع في حكومة نتنياهو السابقة إيهود باراك الذي قال لليبرمان ونتنياهو مراراً إن محاولة جادة للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين فقط من شأنها أن تفتح أفقاً لعملية عسكرية في إيران. وبكلمات أخرى: إذا أيد العرب والعالم إسرائيل لأنها قدمت تنازلاً هائلاً للفلسطينيين وتوصلت إلى اتفاق دائم

معهم، فإنه ستتوفر لإسرائيل قدرة العمل في إيران بموافقة صامته عربية وعالمية. وباراك قال ذلك للجميع: لزملائه صناع القرار، وفي جلسات الحكومة، ومقابلاته الإذاعية، وحواراته مع الصحفيين. فالوصول إلى مهاجمة إيران فعل معقد ومتعدد المخاطر ينبغي للمؤسسة الإسرائيلية برمتها أن تركز عليه وتضحي بمصالح أخرى من أجله. والراغب في تدمير أجهزة الطرد في نتانز عليه تقديم تنازلات في المستوطنات ("معاريف"، ٢٩ / ١١ / ٢٠١٣).

إن السؤال الآن هو: هل ما زالت العملية العسكرية ضد إيران ذات صلة؟ وكيف سيؤثر ذلك في "حماسة" إسرائيل لدفع المفاوضات مع الفلسطينيين نحو التوصل إلى تسوية ما؟

ولا بد من أن نسجل أنه منذ ألقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ما بات يُعرف باسم "خطاب بار-إيلان ٢" في ٦ تشرين الأول / أكتوبر الفائت، لا يدع اليمين في إسرائيل مناسبة إلا ويعبر فيها عن سروره من مضمون الخطاب، مؤكداً في الوقت ذاته أنه "أعاد صاحبه إلى مكانته السياسية الحقيقية بصفته زعيماً لليمين". فقد لفت الرئيس السابق لـ "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)"، إيلي دايان، إلى أن خطاب نتنياهو هو الخطاب الأفضل له كرئيس للحكومة.

وفي واقع الأمر، فإنه قبل هذا الخطاب كان أقطاب اليمين الإسرائيلي يعبرون عن تمللمهم من بعض الخطوات التي أقدم عليها نتنياهو وجعلته، بكيفية ما، يناه عن المواقف اليمينية التقليدية. وتم توجيه جُل سهام النقد إلى ما يلي: خطاب "بار-إيلان ١" (حزيران / يونيو ٢٠٠٩) الذي تبنى فيه "حل دولتين لشعبين"، وهو خلاصة نظرية اليسار الصهيوني؛ تجميد البناء في المستوطنات عشرة أشهر، والاستعداد لتمديد ذلك في مقابل اعتراف بـ "دولة الشعب اليهودي"؛ تجميد جزئي للاستيطان في القدس وفي كل مدن الضفة؛ الاستعداد للتفاوض بشأن الانسحاب من الجولان؛ معاملة باردة للمستوطنين الذين يسكنون خارج "الكتل الكبرى". غير أن "الأسوأ" من ذلك كله، برأي هذا اليمين، هو تسليم "مشروع الاستيطان" في الضفة في إبان ولاية الحكومة السابقة إلى وزير الدفاع إيهود باراك الذي ينظر إليه اليمين كمن يحاول كبح هذا المشروع.

حالياً لم يتبق من هذه الخطوات شيء يذكر. وأصبح نتنياهو ضعيفاً أكثر ومحاصراً بقوى يمينية أوسع سواء داخل الائتلاف أو داخل حزبه، الأمر الذي يعني أن تمللمها من اتفاق قد تسفر عنه المفاوضات ربما يكلفه ثمناً باهظاً. ■